محاضرة رقم (٥)

في مادة: مبادئ الاقتصاد الكلي

الفرقة: الأولى عربي

بعنوان: باقي الفصل الثالث

النمو في الدول النامية

دكتور/ إبراهيم زكريا الشربيني

النمو في الدول النامية

- بالرغم من أن المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي وهي:

* زيادة رأس المال، * تحسين مستوى التكنولوجيا، * رفع مهارات القوة العاملة

- هي نفسها في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، إلا أنها تبدو مختلفة تماما في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

- وفيما يلي سوف نناقش الركائز الثلاث لنمو الإنتاجية من وجهة نظر الدول النامية وهي:

- **أولا: رأس المال:**

- تتسم الدول الفقيرة بانخفاض رأس المال بها. نظراً لانخفاض دخول الأفراد بها، لذلك فإنها لم تكن قادر على تراكم كميات من رأس المال العامل (المصانع والمعدات، وما شابه ذلك) ورأس المال العام (الطرق والكباري والمطارات، وغيرها) والتي نعتبرها موجودة بشكل بديهي في الدول الصناعية.

- حيث نجد أن نصيب العامل من رأس المال (العامل والعام) في دولة غنية مثل الولايات المتحدة هو ١٥٠ ألف دولار، بينما نصيب العامل من رأس المال (العامل والعام) في دولة من الدول الأفريقية الفقيرة يكون أقل من ٥٠٠ دولار.

- وهذا هو السبب في أن العامل الأمريكي أكثر إنتاجية إلى حد كبير من نظيره الأفريقي.

- ونتيجة لضعف وصعوبة تراكم المزيد من رأس المال في الدول النامية، كان يعتقد منذ فترة طويلة أن المساعدات الإنمائية، والتي تسمى أحيانا المساعدات الخارجية، هي عنصر حاسم للنمو الاقتصادي في الدول النامية.
- وبالفعل، أنشأ البنك الدولي في عام ١٩٤٤ على وجه التحديد تسهيل يتم بموجبه تقديم قروض تنموية منخفضة الفائدة للدول الفقيرة.
- وقد كانت المساعدة الإنمائية الممنوحة للدول النامية مثاراً للجدل دائما.
- حيث يشير منتقدو المساعدات الخارجية أن هذه المساعدات في كثير من الأحيان لم تحسن هذه الدول انفاقها.
- فبدون حكومات صادقة وتعمل بشكل جيد، وحقوق الملكية محددة بشكل واضح، وغير ذلك من الأمور التي تهم الاستثمار، فإن الدول النامية لا يمكن ولن تستفيد من المساعدات التي يتلقونها.
- إلا أن أنصار منح المساعدات الخارجية للدول النامية يرون على أن الدول المانحة حتى الآن بخيلة جدا.
- مثال ذلك، لم تتبرع الولايات المتحدة، سوى بحوالي ٠.١% من ناتجها المحلي الاجمالي فقط سنوياً.
- فهل المنح التي تقدر بـ ٦٠ دولار للشخص الواحد، يعتبر رقم مثالي بالنسبة للدول المتلقية للمنح حقا، فمن المتوقع أن يكون هناك فرق كبير؟

- وعلى الرغم من أن المساعدات الخارجية يمكن أن تكون عامل حاسم في بعض الحالات، إلا أنها لم تكن بالتأكيد سر نجاح دول شرق وجنوب أسيا مثل الصين.

- فقد كان سر نجاح الصينيون أنهم كان لديهم استعدادا ملحوظاً على ادخار واستثمار، ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، على الرغم من دخولهم المنخفضة نسبيا.

- وبالإضافة إلى ذلك، فقد رحبت الصين بالاستثمار الأجنبي المباشر، والذي كان في كثير من الأحيان من قبل الشركات متعددة الجنسيات، التي تلقت حجم كبير من استثماراتها.

وتعرف المساعدة الإنمائية(المساعدات الخارجية): بأنها المنح المباشرة والقروض منخفضة الفائدة التي تمنحها كل من الدول الغنية والمؤسسات متعددة الجنسيات مثل البنك الدولي للدول الفقيرة. بغرض تحفيز التنمية الاقتصادية.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر: بأنه قيام الأجانب بشراء أو بناء الأصول العاملة الحقيقية مثل المصانع والمكاتب والآلات في دولة أجنبية.

بينما تعرف الشركات متعددة الجنسيات: بأنها شركات كبيرة الحجم، بشكل عام، تعمل في العديد من الدول. وتكون مقار معظم هذه الشركات، وليس كلها، في الدول المتقدمة.

ثانياً: التكنولوجيا:

- مستوى التكنولوجيا في أي دولة نامية يكون أقل بكثير مما هو عليه في الدول المتقدمة.
- وقد يكون هذا العائق سهل التغلب عليه. عن طريق استيراد التقنيات التي تم اختراعها في الدول المتقدمة.
- وبالفعل، اتبع عدد من الدول النامية في السابق هذه الاستراتيجية بنجاح كبير.
- مثال ذلك، كوريا الجنوبية، كانت دولة معدمة وفقيرة في منتصف الخمسينات من القرن العشرين.
- وما تقوم به الصين الآن. ففي الواقع، هناك الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق إلى الصين وتجلب معها التكنولوجيا الغربية.
- إلا أن هناك العديد من الدول النامية الفقيرة جداً، والتي تفتقر إلى الخبرات العلمية والهندسية والإدارية، والعمال المتعلمين.
- وقد يكون بها نقص كبير في البنية التحتية الضرورية، مثل نظم النقل والاتصالات.
- أو قد تعاني من وجود حكومات غير كفء أو فاسدة.
- وأيا كانت الأسباب، فإنها لم تتمكن من محاكاة التقدم التكنولوجي للغرب.
- وليس هناك حلول سهلة لهذه المشكلة.

- إلا أن أحد الاقتراحات الشائعة، هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات.
- كالشركات الصناعية العملاقة مثل تويوتا (اليابان)، IBM (الولايات المتحدة الأمريكية)، سيمنز (ألمانيا)، وغيرها والتي تجلب معها التكنولوجيات المتقدمة عندما يتم فتح مصنع أو مكتب لها في الدولة النامية.
- ويمكن أن تقوم بتدريب العمال المحليين وتعمل على تحسين شبكات النقل والاتصالات المحلية،
- لكن هذه الشركات هي شركات أجنبية، بطبيعة الحال، وأنها أتت إلى الدول النامية بهدف تحقيق الربح، وهذا يتسبب في استياء السكان المحليين.
- لهذا السبب ولأسباب أخرى، فإن العديد من الدول النامية لا ترحب دائما بالاستثمار الأجنبي.
- فالصين، كان الاستثناء الكبير: والتي رحبت بالاستثمار الأجنبي بحماس، خاصة الذي يتسبب في جلب التكنولوجيا.
- ومع ذلك، نادرا ما تغرى الشركات متعددة الجنسيات لفتح مصانع لها في أفقر الدول النامية، مثل تلك الموجودة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى،
- حيث يندر عرض اليد العاملة الماهرة، وأنظمة النقل قد لا تكون كافية، والحكومات غالبا ما تكون غير مستقرة وغير موثوق بها.

ثالثاً: التعليم والتدريب Education and Training:

- هناك اختلافات كبيرة بين متوسط مستويات التحصيل التعليمي في البلدان الغنية والنامية.
- وتوضح بعض البيانات عن متوسط سنوات الدراسة في بلدان مختارة، من الدول المتقدمة والنامية.
- أن متوسط سنوات التحصيل العلمي ١٢.٣عاما في الولايات المتحدة بينما تكون أقل من ٥ سنوات في الهند وأقل من سنتين في السودان).
- حيث نجد بالفعل أنه في معظم الدول الصناعية، التعليم الابتدائي يكون عام وهناك معدلات مرتفعة لإتمام الدراسة في المدارس المتوسطة. وأنه في العديد من الدول النامية، يكون حتى استكمال الدراسة الابتدائية استثناء.
- في مثل هذه الحالات، فإن توسيع وتحسين التعليم الابتدائي(والذي يشمل بقاء الأطفال في المدرسة حتى بلوغهم سن ١٢ عاما) قد تكون من بين سياسات النمو الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

مشكلات استقرار الاقتصاد الكلي:

يتعرض الاقتصاد الكلي في بعض الأوقات لموجات من التضخم وفي بعض الأوقات لموجات من الانكماش، وفي أوقات أخرى لكليهما في آن واحد.

فقد شهد الاقتصاد الكلي الكثير من فترات الانكماش التي يصاحبها تدهور كبير في الأسعار، يتجه على إثرها المخزون السلعي للشركات المنتجة إلى الزيادة، فتقل ما تحققه هذه الشركات من أرباح، وهذا يعطى مؤشر لها بالاتجاه نحو الانكماش، الأمر الذي يجعلها تقلل من حجم انتاجها، ويكون ذلك في صورة الاستغناء عن الكثير من العمال، مما يرفع معدلات البطالة بشكل كبير، وهكذا يتجه الاقتصاد ككل نحو أزمة الركود.

وشهد الاقتصاد العالمي أيضاً فترات عديدة من التضخم الذي يصاحبه ارتفاع مستمر في الأسعار، يتجه على إثرها المخزون السلعي للشركات المنتجة للانخفاض، فتزيد ما تحققه هذه الشركات من أرباح، وهذا يعطي مؤشر لها بالاتجاه نحو الرواج والازدهار، فتتجه إلى زيادة إنتاجها، ويزيد بالتالي طلبها على توظيف المزيد من العمال، فيزداد الطلب على العمال، الذين يطالبون بالتالي بزيادة أجورهم، خاصة مع الارتفاع في الأسعار، فتزداد تكاليف الانتاج وترتفع الأسعار أكثر فأكثر، وهكذا حتى نصل إلى أزمة التضخم.

- ويكون لدى الحكومة مجموعة من السياسات للتعامل مع هذه المشكلات وبالتالي السعي لتحقيق سياسة الاستقرار الاقتصادي، وهو الاسم الذي يطلق على برامج الحكومة التي تهدف إلى تقصير فترات الركود ومواجهة التضخم مثل:

ث

السياسات التي تتبعها الحكومة لمكافحة البطالة:

- يوضح الشكل المقابل عرض مبسط للسياسة التي تتبعها الحكومة لمكافحة البطالة.
- لنفترض أن الاقتصاد قد وصل، في ظل غياب التدخل الحكومي، إلى التوازن عند
- نقطة E ، حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي D_0D_0 مع منحنى العرض الكلي SS .
- والآن إذا كان مستوى الناتج المحلي الاجمالي المقابل للنقطة E وهو Q منخفض جدا،
- وقد نتج عن هذا وجود العديد من العمال العاطلين عن العمل، فإن الحكومة يمكنها
- الحد من البطالة من خلال زيادة الطلب الكلي.
- ويمكن للحكومة أن تستخدم ثلاث سياسات لمعالجة البطالة هي :

أولاً: السياسة المالية مثل: * تخفيض الضرائب. * زيادة الحكومة من إنفاقها العام

ثانياً: السياسة النقدية مثل: قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة.

شكل رقم (٤) يوضح استخدام سياسة الاستقرار لمكافحة البطالة

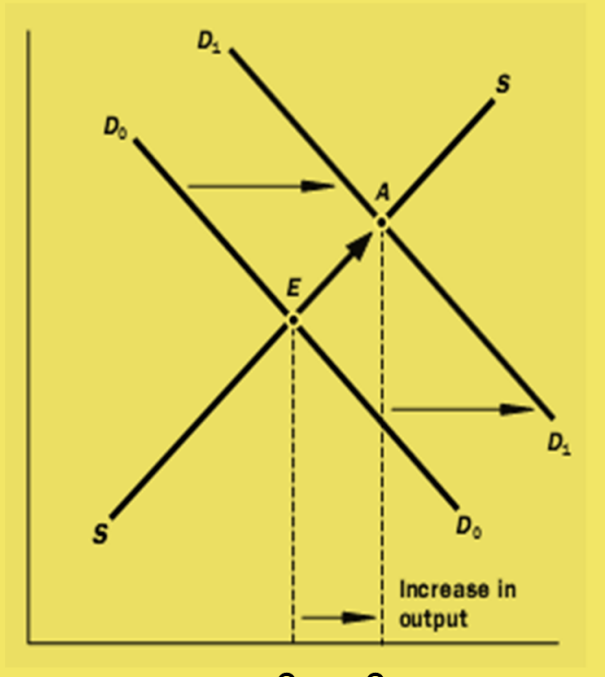

- في الشكل البياني السابق، يتضح أن أي من هذه الإجراءات الثلاثة سوف يتسبب في انتقال منحنى الطلب الكلي ناحية اليمين إلى D_1D_1 ، مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن إلى النقطة A . حيث نجد بشكل عام أن الركود والبطالة يكون في الغالب ناجمين عن عدم كفاية (نقص) الطلب الكلي.

- فعندما تحدث مثل هذه الحالات، فإن السياسات المالية أو النقدية التي تزيد الطلب بشكل فعال، تؤدي أيضاً إلى زيادة الانتاج وتحد من البطالة. وتؤدي عادة أيضا إلى رفع الأسعار .

- **السياسات التي تتبعها الحكومة لمكافحة التضخم:**

- تسعى الحكومة لمكافحة التضخم من خلال اتباعها لعدة سياسات. ويوضح الشكل المقابل هذه الحالة.

شكل رقم (٥) يوضح استخدام سياسة الاستقرار لمكافحة التضخم

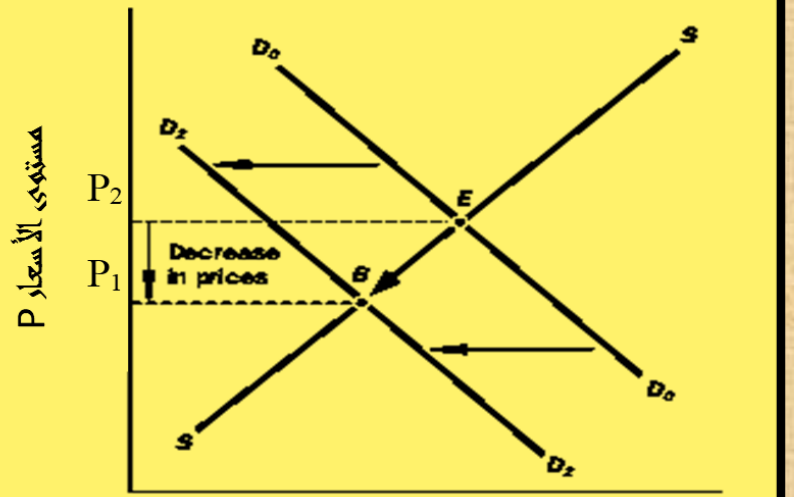

- وهنا مرة أخرى، نجد أن النقطة E، تمثل نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي D_0D_0 ومنحنى العرض الكلي SS، وهي تمثل نقطة التوازن في الاقتصاد التي سوف نصل إليها في ظل غياب سياسة الحكومة.

ولكن الآن نفترض أن مستوى الأسعار المقابلة للنقطة E وهو P_2 كان "مرتفع جدا"، وهذا يعني أن مستوى الأسعار سوف يرتفع بسرعة كبيرة إذا كان الاقتصاد يتحرك تجاه النقطة E.

- ويمكن للحكومة أن تكافح مشكلة التضخم من خلال اتباع السياسات التالية:

- أولاً: السياسة المالية مثل: زيادة الضرائب. * تخفيض الحكومة لإنفاقها العام.

- ثانياً: السياسة النقدية مثل: قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة.

وبالتالي، فإن التضخم في كثير من الأحيان يكون ناجم عن الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي. فإذا كان هذا هو الحال، فإنه يمكن للسياسات المالية أو النقدية التي تقلل من الطلب الكلي أن تكون وسائل فعالة لمكافحة التضخم. ولكن هذه السياسات قد تتسبب أيضا في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة البطالة .

هذا باختصار ملخص لهدف سياسة الاستقرار. فعندما تكون التقلبات في الطلب الكلي هي مصدر عدم الاستقرار الاقتصادي، فإنه يمكن للحكومة أن تحد من كل من الركود والتضخم عن طريق دفع الطلب الكلي للأمام عندما يكون الطلب منخفض وتقيده عندما ينمو الطلب بسرعة كبيرة.

وتعرف سياسة الاستقرار الاقتصادي: بأنها برامج الحكومة المصممة (سياسات مالية ونقدية) للحد من أو تقصير فترات الركود ومواجهة التضخم. أي تحقيق الاستقرار في الأسعار .

وتعرف السياسة المالية الحكومية: بأنها السياسة التي تتبعها الحكومة بهدف توجيه الطلب الكلي من خلال الإنفاق العام والضرائب، إلى المستوى المرغوب فيه.

وتعرف السياسة النقدية الحكومية: بأنها الإجراءات التي يتبعها البنك المركزي في الدولة من أجل التأثير على الطلب الكلي من خلال تغيير أسعار الفائدة .